

اقتصاد

فوق الطاولة

جماعة «لا غير»!

علي محمود هاشم

أيلول الماضي، تناول رئيس مجلس الوزراء ترهل قطاع التأمين وفساده، قبل أن يحذو وزير المالية حذوه مفنداً أسباب تراجع أرباح الصحي على خلفية نماذج فساد جلية.

مذاك، لم يأل المؤمنون الرسميون على القطاع جهداً للامتثال لرغبتهم بالبحث عن مصادر ربح جديدة للمشغلين في جيوب المؤمن عليهم.. «مدير الصحي» في السورية للتأمين، ذهب إلى اقتراح شركة مشتركة لجميع اللاعبين، وقرض ضريبة ٢ بالمئة على المؤسسات العامة، وزيادة الاقتطاع للموظفين من ٣ آلاف ليرة سنوياً إلى ٩ آلاف ليرة... «فقط لا غير»، كما أكد!

المدير الصحي، اقترح استضافة وليده التشاكري في المساحات الفارغة ضمن بناء مؤسسته!.. منابع الفراغ هذه، قد تفسر جداً ضحالة مقترحه «فقط لا غير» الذي لا يبدو عفويا، فريسي هيئة الإشراف على التأمين مثلاً، ذهب إلى تبجيل مخرجات ملتقى التأمين «الوطني» الأخير، ك«فرصة لتبادل الأفكار»، وفي الحقيقة، لم نسمع منه سوى فكرة وحيدة به إعادة تسعير المنتج الصحي...! الفكرة هذه، يمكن تمديدها إلى جانب «مضعة مدير اللابغ» ذاك في «المساحات الفارغة» تلك.

الذهاب في الاتجاه الخاطئ موروثة أصيلة في مؤسساتنا، هكذا، وخلال شهرين مما قاله رئيس مجلس الوزراء بضرورة «تقديم خدمات صحية» نوعية لموظفي الدولة تناسب دخلهم وتخفف ظروفهم الصعبة»، طلق ناشطو القطاع الرسميون «بنسجوم» مع الأمر وفق طريقة الخطف خلفاً، تحسين أرباح المشغلين على نفقة موظفي الدولة!

من حيث المبدأ، جماعة «لاغير» هؤلاء تحكمهم نظرة بلدية مفادها أن قطاع التأمين يجب أن يربح بنهم حتى في الحروب، في الواقع، رغم فزادة هذا التصور عن نوع استثماري يتعاطى المخاطر، فلا يجوز الذهاب إلى تجسيدها بتوزيع الهالات الزنوانية على المشغلين والمنظمين وفاسدي السورية للتأمين «السابقين» على ما وصفهم رئيس مجلس الوزراء، بل بدفع اللاعبين لضبط المرات التي يقطعها الفساد وترميم ما تكرسه التشريعات القاصرة في هذا الشأن.

وزير المالية الذي أكد مراراً أن «قطاع التأمين رابح إذا أحسنت إدارته» بعيداً عن «التواطؤ الشغاف»، يحاكي ما ذهبت إليه إحدى الشركات الشغلة بانتقادها لغياب الأتمتة الخلفية ووردها في تخليق ٣٠ بالمئة من سوء الاستخدام أين يعض أطراف العملية التأمينية.. لو كانوا جماعة «لا غير» أنفقوا قليلاً من مساحات وقتهم بتشجيع المشغلين على الأتمتة، لا التفتين على أمول جديدة في جيوب المؤمن عليهم، لكانوا وفروا مليارات الليرات بتقليص أكثر من ٩٥ بالمئة من التعويضات التي تدفع لسوء الاستخدام.

حسابات بسيطة للعوائد الممكنة، يمكن التيقن من أن أقساط المؤمن عليهم برينة من دم إغفاق التأمين الصحي، وأن ما يقال خلاف ذلك، هو مجرد زرققة بلدية، تردت شحبة بيساندة من صدق المساحات الفارغة في مكاتب السورية للتأمين!

ضبط التلاعب من مسؤولية المنظمين والمشغلين، حافظا على أرباحهم، لا علاقة للزبائن بالأمر، وعلى مؤسسات الحكومة ممن يشغل مكاتبها «ذوي دخل محدود» من طراز مختلف، الكف عن عادة نصب خيمة دائمة في جيوب الموظفين كلما استلمت الأمر إصلاحاً مالياً ما، فهؤلاء لا يعد لديهم ما يرفون به الكسمل الإبداعي والتسويق لدى السورية للتأمين وشركاها وحياءها من الطلب إلى المشغلين توظيف التقانات لخفض الكلفة المياظفة لسوء الاستخدام نحو حدوده الطبيعية، فالموظفون الذين ذهبت الحرب بنحو ٩٠ بالمئة من قدرة أجورهم، لا طاقة لهم على تلطيف متعكساتها التقديرية على أرباح الشركات بتدعيمهم ٢٠٠ بالمئة زيادة على أقساطهم!

إن وقع الأمر الأخير، وذهبت الحكومة إلى اعتماده، فستؤكد حينها إصرارها على استنباط النسخة الأسوأ من إستراتيجيتها المتخلقة بإصلاح المالية العامة على حساب ذوي «الظروف الصعبة»، فهذه المرة ستمتد يدها لإلغاء الشركات الخاصة وخاصة من تكاليف إصلاح ذاتها، وما لم تستحسن صورتها هذه في أذهاننا، فعلى رئيس المجلس الضمي في وعوده بالتطهير الفكري لقطاع التأمين.. وإلا فالتحصن لنقل عموم الموظفين إلى المساحات الفارغة في السورية للتأمين لمساعدتهم في الانتصار على صعوبات العيش بقهر «الكيف» الذي كرسه الحرب تردياً في قدرة روايتهم «كيبا».

خميس من عدرا الصناعية: ستعود المعامل للإنتاج بأقل من عام وعلى الصناعيين أن يثقوا بالحكومة

وزير الاقتصاد

له «الوطن»:

بحث الإعفاءات

التي طالب بها

المستثمرون وحل

مسألة الآليات التي

أدخلت إلى المناطق

الحررة

وزير الزراعة:

مشروعات تتناسب

مع متطلبات إعادة

الإعمار واحتياجات

المواطن

محافظ ريف

دمشق: تأهيل

البنى التحتية

منطقة تل كردي

الصناعية وفق

المدة المحددة



هنا غانم

عبد الهادي شباط

بتوجيه من رئيس الجمهورية بشار الأسد قام وفد حكومي برئاسة رئيس مجلس الوزراء عماد خميس بزيارة عمل إلى محافظة ريف دمشق للاطلاع على واقع العمل في المنطقة الصناعية بعدرا «تل كردي» والمدينة الصناعية والمنطقة الحرة. وحملت الزيارة العديد من القرارات، إذ أكد خميس أنه جاء لمساعدة الصناعيين بتقديم جميع التسهيلات والإجراءات التي تساهم في إقلاع العملية الإنتاجية، مؤكداً أن الصناعي السوري يدفع ضرائب ورسومًا أقل من أي صناعي في العالم، مؤكداً أنه لم يعد مقبولاً أن يبقى الوضع على ما هو عليه «ومن لا يريد أن يعمل عليه أن يقدم ويوضح ذلك بكل صراحة لأن المزاي والدعم لا تكون إلا لمن يريد العمل بشكل جدي»، مبدياً استعداد الحكومة لتقديم كافة التسهيلات والمزايا التي تساهم في دوران عجلة الإنتاج.

وأكد خميس خلال لقائه بالصناعيين ضرورة إعادة العمل لجميع منشآت منطقة تل كردي الصناعية، وأن الحكومة جاهزة لتقديم جميع التسهيلات بما في ذلك الكهرباء التي تؤمن على مدار ٢٤ ساعة، إضافة إلى أن كل صاحب منشأة صناعية سيتم منحها مركز تحويل المنشآت على مدار ثلاث سنوات تسدد على فائتورة الكهرباء، مؤكداً فتح الطرقات المؤدية إلى تل كردي حيث ستباشر ورشات محافظة ريف دمشق بالعمل لإنجاز ذلك.

وتم تشكيل مجموعة عمل تضم وزير الإدارة المحلية والبيئة ومحافظ ريف دمشق ومعاوني وزيرى الاقتصاد والصناعة وممثلين عن الصناعيين والتجار لمناقشة جميع الإجراءات اللازمة لتشغيل جميع المنشآت الصناعية في منطقة تل كردي والتي يبلغ عددها ١٣٧ منشأة. كما تم تشكيل مجموعة عمل لمناقشة كافة التحديات والصعوبات التي تواجه المستثمرين في المنطقة الحرة عدرا الصناعية مؤكداً أن منح الحوافز لن يكون عشوائياً، ومنح المستثمرين الجادين شهراً لتقديم لائحة بمطالباتهم للعودة إلى العمل.

وخلال لقائه أعضاء مجلس مدينة عدرا الصناعية أكد خميس أن ما شاهده اليوم

بالمدينة الصناعية بعدرا يتلج الصر ويؤكد أن إدارة الإنتاج والعطاء لدى السوريين تكاملت مع انتصارات قواتنا المسلحة وتبنت للعالم أجمع أن أصوات آلات الإنتاج في المصنع انتصرت على أزيز الرصاص، وأضاف: «عندما نشاهد المصانع السورية تستمر خلال الحرب بالتصدير أكثر من ٩٠ دولة في العالم وبمواصفات إنتاج عالمية فهذا دليل على أن الصناعي السوري شريك حقيقي بالتنمية».

وأشار إلى أن الحكومة عندما اتخذت على عاتقها تحمل مبالغ مالية تزيد على ٤ مليارات ليرة سورية هي قيمة شحن البضائع لعودة التصدير التي تم توقعها خلال المعرض دمشق الدولي إلى الدول الصديقة فإن الهدف الأساسي منه تعزيز آلية عمل الصناعيين، مؤكداً أنه «لن تقبل بعد اليوم أن يبقى أي معمل متوقفاً عن العمل».

وخلال الزيارة أطلق رئيس الحكومة حملة تشجير المدينة الصناعية بعدرا للمستثمرين وإدارة المدينة والغرات لتقديم مجاًناً.

بدوره بين وزير الإدارة المحلية حسين مخلوف أن الزيارة تركزت على القطاع الاقتصادي والإنتاجي والاستثماري والصناعي والتنموي و«وما شهدنا في جولتنا على المنطقة يؤكد تعاون الصناعيين في رغبتهم بالعودة السريعة للإنتاج حيث تقبلت الحكومة مطالبهم بصرح لجهة مساعدتهم في تذليل العقبات التي تعترض سير عملهم». وأشار إلى أنه تم التوجيه إلى رصد الاعتمادات اللازمة لاستكمال البنى التحتية في المنطقة.

وطالب رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس بتوحيد سعر المحروقات لكافة القطاعات. على حين قال رئيس الحكومة «نحن جادون اليوم وسعود المعامل للإنتاج بأقل من عام ونحن شفافون صادقون ويجب أن يبقى الصناعيون بالحكومة والحكومة تتق بهم».

وفي تصريح له «الوطن»، بين وزير الزراعة والإصلاح الزراعي أحمد القادري أن الوزارة تولي عناية خاصة بالمشروعات التي تتناسب مع متطلبات مرحلة إعادة الإعمار واحتياجات المواطن خلال المرحلة الحالية، ومنها التخطيط لزيادة الطاقة الإنتاجية للمشاكل الزراعية من ١,٦ مليون شجرة إلى ٣,٥ ملايين شجرة.

وكشف محافظ ريف دمشق علاء إبراهيم له «الوطن»، عن رصد مبلغ ٦٠٠ مليون ليرة لإعادة تأهيل البنى التحتية والمرافق الخاصة بالمنطقة الصناعية «تل كردي»، والتي تسهم في إعادة حركة العمل والإنتاج وتسهيل نشاط الصناعيين كما تم رصد كتلة مالية ثانية بقيمة ٨٠٠ مليون ليرة لتعبيد الطرقات وتحسينها بما يمكن من تأمين حركة النقل والشحن والمواصلات في هذه المنطقة، وتم رصد كتلة مالية لمعالجة الإنفاق وترحيلها وروم الحفر وغيرها من مخلفات المرحلة السابقة.

مؤكداً أن ورشات المحافظة دخلت إلى المنطقة منذ الأيام الأولى بعد استعادة الدولة لها وقد تم تهيئة كافة الاحتياجات والظروف لتحصين الواقع الخدمي، وإعادة تأهيل وتنشيط المنطقة الصناعية، وتأهيل البنى التحتية لهذه المنطقة وفق المدة المحددة.

درغام له «الوطن»: قمنا بتعديل سعر الصرف واجرأنا مؤقتة ولا تشمل الشركات التجارية

بحضور حاكم مصرف سورية المركزي الذي أكد أن المجال مفتوح أمام كل المصارف لزيادة عدد الخدمات التي تقدمها للمناطق الصناعية والمدينة الصناعية بعدرا وأن افتتاح الفرع بعد موشراً على أن الحال الاقتصادي والصناعي في سورية يعود إلى سابق عهده وأنه يسير على السكة الصحيحة وأن المركزي يعمل على دعم وتمويل الإنتاج عبر منح القروض الإنتاجية من مختلف المصارف.

من جانبه أكد الرئيس التنفيذي لبنك سورية الدولي الإسلامي على القادر الدويك أن إعادة افتتاح فرع البنك في مدينة عدرا الصناعية يأتي انطلاقاً من حرص وإدراك إدارة البنك لأهمية إيصال خدمات الصرف الإسلامية إلى مختلف أبناء الوطن من الأفراد والشركات أيضاً كانوا من خلال ٢٥ فرعاً مصرفياً للبنك في مختلف مناطق الجمهورية العربية السورية.

المواطنین بالتوجه إلى صرف مخراتهم من الدولار إلى السوق الرسمية وتجنب السوق الموازية حفاظاً عليهم من حالات الاستغلال وتحقيق الربح في السوق الموازية على حسابهم وأنه لا صحة لما يشاع حول وجود مساهلة عند التصريف والبيع للسوق الرسمية.. كما بين درغام أن افتتاح فرع مصرف سورية الدولي الإسلامي في مدينة عدرا الصناعية هو مؤشر على عودة الحياة والصناعة والإنتاج إلى مسارها الصحيح وسكون هناك العدد الكبير من المصارف تستعمل على تقديم الخدمات للمناطق الصناعية دعماً لحركة الإنتاج والصناعة وأن المركزي هو من يفرض إيقاعه على السوق ولا يلحق بالسوق الموازية وأن قراراته يتخذها وفق ما يراه مناسباً. مؤكداً أن الأمور تسير نحو الأفضل وعندما يتأكد المركزي أن الوضع مناسب لاتخاذ قرارات جديدة يقوم بذلك، ونصح درغام

لأي شخص التوجه لأحد المصارف أو شركات الصرافة وبيع قيمة ٥٠٠ دولار كاش دون أي صعوبات، بينما في حال تجاوز المبلغ هذه القيمة يبقى المبلغ قررة ٣ أشهر وهو أمر مؤقت، مؤكداً حرص المركزي على دراسة الحالات الاستثنائية إن وجدت ومعالجتها دون أي تردد لتسهيل أعمال المواطنين.

وكشف الحاكم أن سياسة المركزي ما زالت مستمرة نحو تحقيق الاستقرار النسبي وليس التثبيت وأن الليرة تتحسن، مبيناً أن المركزي لا يتفعل ويسبق هادئاً أمام التغيرات الحادة في سعر الصرف في السوق الموازية، مؤكداً أن المركزي هو من يفرض إيقاعه على السوق ولا يلحق بالسوق الموازية وأن قراراته يتخذها وفق ما يراه مناسباً. مؤكداً أن الأمور تسير نحو الأفضل وعندما يتأكد المركزي أن الوضع مناسب لاتخاذ قرارات جديدة يقوم بذلك، ونصح درغام

الوطن

بين حاكم مصرف سورية المركزي درغام في تصريح له «الوطن» أنه تم تخفيض سعر الصرف الرسمي إلى ٤٩٦,٥ ليرة، وذلك بعد التأكد من وجود العتبية التوازنية، مشيراً إلى أن قرار تعديد صرف الحوالات الشخصية لـ٣ أشهر هو إجراء مؤقت، وسيتم في الوقت المناسب رفع كل الإجراءات الاستثنائية التي وضعت على صرف الحوالات الشخصية، وبين درغام إلى أن القرار ملزم للأفراد فقط ولا يشمل الشركات التجارية.

وأشار درغام إلى أن المركزي يراقب توجهات وميول السوق، وبعد دراسة ومراقبة لحال السوق خلال الشهر ونصف الشهر الماضية، وتبين أن ٩٥ بالمئة من الحوالات الشخصية تقل عن ٥٠٠ دولار، ولهذا يمكن

أول أيام الموازنة في مجلس الشعب

الرواتب.. سعر الصرف.. والدعم في موازنة «النسخ - لصق»

المحرر الاقتصادي

مشيراً إلى عدم اشتغال الموازنة على دعم حقيقي، وخاصة لعناصر القوات المسلحة إذ تم الاقتطاع بلغ ١٠ آلاف ليرة للمقاتلين في حين منحت الحكومة ٧٥ بالمئة من الراتب كتعويض لطبيعة عمل للمعالمين الفيزيائيين، كما تساعل عن كيفية تأمين فرص العمل المذكورة في مشروع الموازنة (٥١٦٨١ فرصة).. «وهل تم تأمين فرص العمل كاملة في موازنة العام الجاري، وأين خطط الحكومة لتأمينها؟».

مشيراً في موضوع الدعم إلى أنه لا يصل إلى مستحقه بشكل دقيق، مستغرباً دعم الحكومة لحلب التي وصفت بشريان الإنتاج على حين تخصيصها بمبلغ ملياري ليرة فقط للاستثمار، بينما خصصت مناطق أخرى بمبالغ أكثر (٢,٥ - ٣ مليارات ليرة). كما أشار إلى تكرار مشاريع كانت قد وردت في موازنات سابقة.

بدوره، شدّد النائب محمد خير العام على أن مشاريع الموازنات كلها متشابهة بقلة الشفافية وبالغفوض، إذ إن أرقام الموازنة لا تعكس الواقع، منوهاً بأنه يجب على الحكومة استبدال كلمة الأزمة بكلمة الحرب الواردة في الموازنة بعد سبع سنوات من الحرب، واصفاً الأمر به «المعيب»، مشيراً إلى أنه من غير العادل أن تشتمل الموازنة على تقديرات بتخصيص ضرائب من ذوي الدخل المحدود (على الرواتب) بمبلغ ٣٣ مليار ليرة سورية، مقارنة بمبلغ ٤٣ ملياراً من أصحاب «الدخول المنخفض» من ذوي الهمم في القطاع الخاص، مطالباً بإصلاح هذا الخلل بشكل سريع، كما أنه يشير إلى حجم القهبر الضريبي.

وتساءل النائب أحمد الكزبري عن قرار مصرف سورية المركزي الأخير حول الحوالات الواردة من الخارج وتقييدها، عبر اشتراط إيداعها ٣ أشهر إذا زادت على ٥٠٠ دولار، أو دفع ١٠ بالمئة منها لتسليمها فوراً، متسائلاً: ألا يعني ذلك اتجاه المواطنين إلى السوق السوداء للتحويل بدلاً من القنوات النظامية؟

وتساءل نواب عن سبب تحديد سعر الصرف بـ ٥٠٠ ليرة في الموازنة بزيادة ٣٠ ليرة عن الموازنة الجارية رغم استقرار السعر في السوق وهو متداول بأقل من ٥٠٠ ليرة.

٣٣ مليار ليرة ضرائب على رواتب ذوي الدخل المحدود و٤٣ ملياراً من أصحاب المهن في القطاع الخاص!

وأشار حسون إلى استمرار مخالفة الدستور بتأخير ورود الحسابات الختامية لموازات الأعوام (٢٠١٢-٢٠١٣-٢٠١٤-٢٠١٥) إلى مجلس الشعب من وزارة المالية، علماً بأن قطع الحسابات يتم بقانون ويعامل معاملة قانون الموازنة. افتتحت النائب مها شيبور مداخلات النواب متسائلة عن جدوى النقاشات إن لم تكن قادرة على تغيير أي رقم أو تعديل أي تفصيل في الموازنة.

النائب عبد كنج طالب بسياسة مالية توسعية، تتضمن زيادة في الرواتب والأجور، مع المحافظة على استقرار سعر الصرف، وتفعيل التشريعية الوطنية بحيث تكون ربحية، وعدم البحث عن مظاهر ضريبية جديدة، بل تفعيل قانون ضريبة الدخل، وتوفير بدائل للتحويل بالعجز مثل طرح سندات الخزينة، بلهجة حادة، تحدث النائب مجيب الدندن مستغرباً الإشارة إلى زيادة أرقام الموازنة، بينما في الواقع هي منخفضة، إذ بلغت موازنة ٢٠١١ مقيمة بالدولار نحو ١٥ مليار دولار، بينما موازنة ٢٠١٨ نحو ٦,٢ مليارات دولار.



يوجد فيها عجز خلال السنوات القادمة.

هذه القضية ليست جديدة، وكانت تثير جدلاً كل عام تحت القبة، وقد أصر النائب محمد خير العام في مداخلته أمس، على ضرورة احتساب كامل الدعم ضمن العجز لتكون الموازنة حقيقية.

من جانبه أكد رئيس لجنة الموازنة في مجلس الشعب النائب حسين حسون دستورية مشروع الموازنة من حيث الالتزام بالتوقيت في تقديمها لمجلس الشعب -أثار اعتراض النائب مجيب الدندن الذي بين وجود مخالفة دستورية لأن ورود الموازنة كان يتوافق مع الدستور لكن عرضها أمس فيه تأخير وهذا يجب أن تراعيه الحكومة، في حين عارضه النائب محمد خير العام مؤكداً التوافق مع الدستور- منوهاً بأن العجز الذي يشكل أكثر من ٢٥ بالمئة من الموازنة سوف يموت بالعجز وهذا أمر خطير ويؤثر سلباً على مستقبل الأجيال القادمة. مطالباً الحكومة بإيجاد بدائل والتخفيف من آثار هذا الأسلوب في تمويل عجز الموازنة.

خلال الأعوام الماضية، إذ كان كامل مبلغ الدعم الاجتماعي يضاف إلى العجز، بحيث يبرز العجز الحقيقي في الموازنة، لذا كانت أرقام العجز تزداد بشكل كبير، إذ بلغت ١٨٦ مليار ليرة عام ٢٠١١ و٥٤٧ عام ٢٠١٢ و٧٤٩ عام ٢٠١٣، ثم بدأ الرقم ينخفض (٥٢٤ عام ٢٠١٤) نظراً لعدم احتساب دعم الكهرباء والمشقات النفطية -يشكلان القسم الأكبر من الدعم- في العجز. أما العام القادم فاتفق بعد مناقشات طويلة في الحكومة على عدم احتساب دعم الكهرباء (٧٠٠٩ مليار ليرة) ضمن العجز، واحتساب دعم المشتقات النفطية (٢٥٧,٥ مليار ليرة) ودعم الدقيق التمويهي (٣٧٥ مليار ليرة) وباقى مكونات الدعم (٢٥ مليار ليرة). علماً بأن سعر الصرف المعتمد في الموازنة هو ٥٠٠ ليرة للدولار، في زيادة ٣٠ ليرة عن العام الجاري حيث اعتمد ٤٧٠ ليرة للدولار.

منوهاً بأن هذا هو السبب الحقيقي لارتفاع أرقام العجز الواردة في الموازنات السابقة وليس تغيرات سعر الصرف. مشيراً إلى أن الأمل بحسابات كامل الدعم في العجز بل والانتقال إلى مرحلة لا

«موازنة النسخ- لصق».. من أكثر العبارات التي تردت أمس بين نواب الشعب تحت القبة خلال عرض وزير المالية مأمون حسدان للبيان المالي للحكومة ومشروع موازنة العام ٢٠١٨، نظراً لتكرار عبارات كما هي، سبق أن وردت في موازنة العام الجاري، علماً بأنه اتفق على خطأ بعضها على أن يتم تغييرها، وذلك خلال مناقشة موازنة ٢٠١٧ كما تكرر العديد من المشاريع، ما دفع نواب للتساؤل عن مصير ما أتفق عليه سابقاً، طالبن توضيحاً من باب المزاج- بنود الموازنة موضحاً تحسينها مثل سعر الصرف المعتمد في ٢٠١٨ وزيادة الرواتب وتحسين الوضع المادي لعناصر الجيش العربي السوري والتمويل بالعجز.. وطلب أكثر من ٢٠ عضو الحديث، على حين رفعت الجلسة إلى اليوم وأكثر من نصفهم لم يدل بدوله بخصوص الموازنة، ففقيت التساؤلات بلا إجابات من الوزير، الذي أقر بأن الموازنة أقرب إلى الواقع من موازنة العام الجاري، بمعنى أنها لا تنقل الصورة الواقعية بشكل دقيق.

وفقاً للدكتور، ورد البيان المالي إلى مجلس الشعب قبل ٦٠ يوماً من نهاية العام، وعرضت أمس في أول جلسة بعد ورودها. واستعرض وزير المالية عبر جهازه اللوحي -أثار التماس بين بعض النواب من باب المزاج- بنود الموازنة موضحاً تحسينها بنسبة تزيد على ٢٠ بالمئة عن موازنة العام الجاري إذ بلغت ٣١٧٨ مليار ليرة سورية، وبلغت الإيرادات المتوقعة ٣٣٧٨ مليار ليرة، وقدر العجز بنحو ٨٠٩ مليارات ليرة، وتضمنت دعماً اجتماعياً إجمالياً قدره ١٣٥٨ مليار ليرة سورية، منوهاً أن التمسّن شمل الإيرادات أيضاً مقارنة بالمعام الجاري، والنقائت بشقيها الجاري والاستثماري، نظراً لاهتمام الحكومة بالتنكين الاجتماعي وتحسين ظروف العيشة للمواطنين وفي التشغيل والإنتاج والاستثمار أيضاً.

نقطة لشكالية في عجز الموازنة توقف عندها الوزير ملأ، وأثارت جدلاً بين النواب، ارتبطت بأجزاء الدعم الاجتماعي المدخل في حساب العجز، إذ اعتمدت الحكومة أكثر من نهج في هذا المجال